

قرار مجلس الوزراء

رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٨

مجلس الوزراء :

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون تعويضات عقود المقاولات والتوريدات والخدمات العامة الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٧ :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٧٧ لسنة ٢٠١٧ بشأن تشكيل اللجنة العليا للتعويضات ؛
وعلى قرارات مجلس الوزراء أرقام ١٣ و ١٤ و ١٦ و ١٧ لسنة ٢٠١٧ بشأن أسس وضوابط التعويضات ونسبها طبقاً لمحاضر الاجتماعات الأول والثاني والثالث والرابع والخامس للجنة العليا للتعويضات ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ بتثبيت نسب التعويضات بالجداول الصادرة عن شهر مايو ٢٠١٧ :

وعلى قراري مجلس الوزراء رقمي ٣١ و ٣٤ لسنة ٢٠١٨ بشأن نسب التعويضات طبقاً لمحضر الاجتماعين العاشر والثالث عشر للجنة العليا للتعويضات وتثبيت تلك النسب بالجداول الصادرة عن شهر مايو ٢٠١٧ ؛

وعلى محضر الاجتماع السادس عشر للجنة العليا للتعويضات بتاريخ ٢٠١٨/٩/١٨ :

وعلى ما عرضه وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء بجلسته المعقودة بتاريخ / / ٢٠١٨ :

قرر :

(المادة الأولى)

تُثبت نسب التعويضات الواردة بالجداول الصادرة عن شهر مايو ٢٠١٧ ، والتي تم اعتمادها من مجلس الوزراء ، وذلك عند تطبيق المعادلة الواردة بقرار مجلس الوزراء رقم ١٣ لسنة ٢٠١٧ المشار إليه ، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٧/١٢/١ وحتى ٢٠١٨/٥/٣١ .
أثناء حساب قيم نسب التعويضات عن الأعمال المختلفة المنفذة خلال تلك الفترة .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٤ صفر سنة ١٤٤٠ هـ

(الموافق ١٣ أكتوبر سنة ٢٠١٨ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مديوني